

القاهرة في: ١٥ أغسطس ٢٠٢١

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة بنك

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي المصري لزيادة انتشار وسائل وقنوات القبول المتاحة للمواطنين وكذا التوسع في إتاحة قنوات الإيداع والسحب النقدي، ونظرا لأن خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات تُعدّ من أهم الخدمات التي تُسهّم في تمكين عدد كبير من المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية بكفاءة وفاعلية، ومن ثمّ اتساع مظلة استخدام الوسائل والقنوات المصرفية.

وفي ضوء الحاجة إلى تنظيم إطار العمل للبنوك فيما يخص خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات، أرجو التكرم بالإحاطة باعتماد مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٧ يوليو ٢٠٢١ لإصدار القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لعمليات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات (مرفق).

برجاء التفضل بالتنبيه بإتخاذ ما يلزم نحو الالتزام بالقواعد المشار إليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

طارق عامر



البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT



القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات

يوليو 2021



البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

القواعد المنظمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع
والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات

يوليو 2021



المحتويات

5	1- المقدمة
6	2- تعريفات عامة
7	3- نطاق القواعد
8	4- القواعد العامة للبنوك فيما يخص استخدام مقدمي الخدمات
13	5- سرية وسلامة المعلومات
14	6- إجراءات الحصول على ترخيص لتقديم الخدمة



1- مقدمة

تم إعداد هذه القواعد لتنظيم خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات داخل جمهورية مصر العربية، ووضع المعايير التي تهدف إلى زيادة انتشار نقاط الإيداع والسحب النقدي داخل جمهورية مصر العربية، والحد من المخاطر المصاحبة لها، بما يضمن تحقيق خطوات ملموسة في تطوير مجال المدفوعات الالكترونية بصورة آمنة وفعالة.



2- تعريفات عامة

البنك القابل
البنك المصرح له من البنك المركزي المصري بتقديم خدمات قبول عمليات التحصيل/السحب من أدوات الدفع المختلفة المصدرة من قبل البنوك وإدارة التسويات والتأكد من توافق هذه العمليات مع الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

البنك المصدر
البنك المصرح له من البنك المركزي المصري بإصدار أدوات الدفع الإلكترونية بأنواعها المختلفة من علامات القبول التجارية، للعملاء والتصديق على المعاملات المالية والتحويلات التي تتم باستخدام أدوات الدفع، والتأكد من توافق هذه العمليات مع الضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

مقدم الخدمة
أي من المنشآت ذات الملائة المالية التي يتعاقد معها البنك بعد موافقة البنك المركزي المصري لتقديم الخدمات المتعلقة بالإيداع والسحب النقدي الوارد ذكرها بتلك القواعد.

أدوات الدفع الإلكترونية
على سبيل المثال لا الحصر:
- بطاقات الدفع الإلكتروني (Debit-Credit-Prepaid)....
- محافظ الهاتف المحمول (Mobile Wallets).
- أدوات الدفع اللائيمية التي يمكن ارتداؤها (Wearables)

الشركات صاحبة علامة القبول
الجهة التي تمنح البنوك حق إصدار وتشغيل أدوات الدفع الإلكترونية باستخدام العلامة التجارية الخاصة بها وتدير شبكة المدفوعات الإلكترونية وعمليات التسويات الخاصة بتلك الأدوات بما يتوافق مع القواعد الصادرة من البنك المركزي المصري.

الرقم السري / وسيلة التحقق
رقم التعريف الشخصي والمستخدم للتصديق على أي معاملة مالية خاصة بأداة الدفع الإلكترونية حال طلبه أو وسيلة لتأكيد شخصية المستخدم Consumer Device Cardholder Verification Method (CDCVM) سواء الرقم السري للهاتف أو أي من الخصائص الحيوية للمستخدم حال تخطت المعاملة الحد الأقصى للمعاملات اللائيمية (contactless).

اختبار الاختراق
الاختبار المصمم لإكتشاف الثغرات أو نقاط الضعف في هيكل النظام أو بيئة الحاسب الآلي والتي قد يتم استغلالها لاختراق هذا النظام من قِبل أشخاص غير مصرح لهم بالتعامل معه.

اتفاقية مستوى الخدمة
عقد بين البنك ومقدم الخدمة يوثق مستوى الخدمات المقدمة، والأولويات، والمسؤوليات، والضمانات والكفالات الخاصة بتقديم الخدمة والتزامات كل طرف بها.

3- نطاق القواعد

تعتبر هذه القواعد والضوابط هي الحد الأدنى اللازم لتقديم البنوك خدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات وعلى كافة البنوك ألا تكتفى بذلك وأن تتأكد من اتخاذ كافة ما يلزم نحو إدارة المخاطر المرتبطة بتقديم هذا النوع من الخدمات، وذلك دون الإخلال بالضوابط والتعليمات الرقابية وعلى الأخص الحوكمة والقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً الصادرة عن البنك المركزي المصري في مايو 2019 وكافة تعديلاتها وكذا الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي المصري في مارس 2019 وكافة تعديلاتها.

4- القواعد العامة للبنوك فيما يخص استخدام مقدمي الخدمات

4-1 الضوابط التعاقدية لمقدمي الخدمات:

◀ يجب أن يتضمن التعاقد بين البنك القابل ومقدمي الخدمات بحد أدنى ما يلي:

- تحديد المسؤوليات التعاقدية للبنك ومقدم الخدمة في التعاقد بشكل واضح على سبيل المثال، يتم تحديد مسؤوليات توفير المعلومات إلى مقدم الخدمة وتلقيها منه بشكل واضح.
- بنود تخص ملكية البنك لبيانات عملاءه والتزام مقدم الخدمة بالحفاظ على سرية تلك البيانات وعدم الإفصاح عنها أو استخدامها إلا في حدود التعاقد مع البنك أو للأسباب القانونية المعتد بها.
- اتفاقية عدم الإفصاح عن المعلومات السرية لأطراف خارجية (Non-disclosure agreement).
- اتفاقية مستوى الخدمة (Service level agreement) والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: تحديد الأدوار والمسئوليات والوقت المطلوب لتنفيذ الخدمة وإجراءات وبيانات التصعيد والعقوبات في حال عدم الالتزام.
- بنود تحفظ حق البنك في التدقيق على الخدمات بصورة دورية أو الاعتماد على تقارير التدقيق المعتمدة (الصادرة عن جهات تدقيق معتمدة).
- وضع بنود تخصص حق البنك/البنك المركزي المصري في الرقابة على أداء مقدم الخدمة ودورية ذلك مع التأكد من تفعيل المهمات التفتيشية على مقر وأنظمة مقدمي الخدمات للتأكد من توافق قواعد العمل التي يتم إتباعها مع القواعد المصدرة من البنك المركزي المصري والقواعد المصدرة من قبل البنك وضرورة إدراج ذلك في العقد المبرم بين البنك ومقدمي الخدمات.
- أن تتسم إجراءات فسخ/إنهاء التعاقد بالفاعلية، كما يجب أن تضمن هذه الإجراءات الحفاظ على استمرارية العمل وسلامة البيانات وكذلك نقلها والتخلص منها.
- تحديد قواعد وشروط فض المنازعات.

4-2 الضوابط الرقابية:

◀ يجب على البنك القابل تفعيل نظام الكتروني يختص بكل ما يلي:

- وجود نظام لدي البنك يسمح له بالتحكم الكامل في قبول / رفض عمليات الإيداع النقدي بناء على رصيد مقدمي خدمات الإيداع/السحب لدي البنك بصورة لحظية (Online) بحيث يقوم البنك بإيقاف خدمة التحصيل/السحب في حالة عدم وجود رصيد كافي لمقدمي الخدمات لدي البنك يتم الخصم منه.
- يتم الخصم / الإضافة من رصيد مقدمي خدمات الإيداع لحظيا مقابل كل عملية تحصيل / سحب نقدي للعملاء.
- يقوم البنك برفض حركة الإيداع النقدي في حالة عدم وجود رصيد في حساب مقدمي الخدمات لدي البنك.

◀ يجب على البنك القابل الاحتفاظ بضمانة مالية من مقدمي خدمات الإيداع لتأمين التعاملات التي يتم تنفيذها من خلالها وتكون هذه الضمانة تساوي أو تزيد عن قيمة ما يتم تحصيله من خلال مقدمي خدمات الإيداع يوميا على أن يتم إعادة تقييم تلك الضمانة بشكل دوري ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تزيد قيمة العمليات المحصلة من قبل مقدمي خدمات الإيداع عن الضمانة المحتفظ بها لدي البنك.

- ◀ يلتزم مقدمي خدمات الإيداع بتوريد قيمة المتحصلات النقدية للبنك القابل خلال يوم العمل التالي وبحد أقصى يومين عمل من تاريخ المعاملة، على أن يقوم البنك بفرض غرامات تأخير على مقدمي خدمات الإيداع لكل يوم عمل إضافي ويتم النص على ذلك في التعاقد.
- ◀ يتعين على البنك القابل التأكد من جدارة مقدمي خدمة السحب / الإيداع النقدي للعملاء المتعاقدين مع البنك بما يضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- عدم قيام مقدم الخدمة بأي عمليات احتيال مثل تسليم نقود ورقية غير سليمة للعملاء.
- عدم تخزين أي بيانات تتعلق بأدوات الدفع الإلكترونية.
- عدم الالتزام بالعمولات المحددة.

- ◀ قيام البنك بوضع الحدود القصوى اليومية والأسبوعية والشهرية لعدد وقيم العمليات المنفذة من قبل مقدمي الخدمة وفقا لتصنيف المخاطر لدي البنك و بما لا يتعارض مع الحدود المقررة للسحب والإيداع من قبل البنك المركزي.
- ◀ فيما يخص استخدام نقاط البيع الإلكترونية للتحقق من بطاقات الدفع الإلكترونية المستخدمة فيلتزم البنك بما يلي:

- في حالة وجود أكثر من تطبيق على نقاط البيع الإلكترونية فيجب ضرورة الفصل بين التطبيقات المستخدمة لمقدم الخدمة والتي تتعامل مع بيانات وسائل الدفع الإلكترونية والتطبيقات التي تتعامل مع بيانات الخدمة بحيث لا يكون لمقدم الخدمة القدرة على معرفة البيانات ذات الطبيعة الخاصة فعلى سبيل المثال لا الحصر (بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية) مع إمكانية التعامل مع رقم أداة الدفع الإلكترونية بصورة مشفرة أو التعامل مع مرجع خاص بها، على أن يكون التطبيق الخاص بالدفع الإلكتروني معتمد من البنك القابل والمحول القومي لشركة بنوك مصر.
- يكون البنك القابل مسؤل بصورة كاملة عن نقطة البيع الإلكترونية وكافة العمليات التي تتم من خلالها.
- التأكد من أن تكون نقطة البيع الإلكترونية الواحدة مسؤل عنها بنك قابل واحد فقط لا غير.
- في حالة وجود تطبيق واحد فقط على نقاط البيع الإلكترونية لمقدم الخدمة، فيلتزم البنك القابل باستيفاء الاختبارات اللازمة للبرامج المستخدمة واعتمادها.
- يجب على البنك القابل التأكد من أن كافة نقاط البيع الإلكترونية المستخدمة لدي مقدم الخدمة حاصلة على ما يلي:

◦ شهادة تأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية (Payment card industry data security standard 'PCI DSS).

- شهادة إدخال الرقم السري وفقا للمعايير العالمية لشهادة (PCI – Pin Transaction Security 'PTS)
- ان تكون معتمدة من قبل شركة EMVCO .

- في حال الإيداع/السحب من أدوات الدفع الإلكترونية، يجب التأكد بطريقة إلكترونية من هوية حامل أداة الدفع الإلكترونية ويمكن أن يتم ذلك عبر تمرير أداة الدفع الإلكترونية عبر نقاط البيع الإلكترونية لمقدم الخدمة وإدخال الرقم السري لأداة الدفع الإلكترونية بطريقة صحيحة.
- في حال السحب النقدي يجب ادخال الرقم السري / وسيلة التحقق لأداة الدفع الإلكترونية سواء كانت تلامسية او لاتلامسية.
- يجب أن تعرض ماكينة نقاط البيع الإلكترونية المبلغ قبل تنفيذ عملية الإيداع/السحب النقدي على البطاقة البنكية في ذات الشاشة التي يقوم فيها العميل بإدخال الرقم السري الخاص لأداة الدفع الإلكترونية.
- الالتزام بكافة القواعد التي تصدر من البنك المركزي المصري والخاصة بنقاط البيع الإلكترونية.

3-4 ضوابط عامة:

- ◀ تشمل المعاملات التي يتم إيداعها من العملاء على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - مديونيات بطاقات الائتمان.
 - الإيداع في بطاقات الخصم المباشر والمدفوعة مقدما.
 - الإيداع في محافظ الهاتف المحمول.
- ◀ في حالة رفض أي حركة من قبل البنك مصدر أداة الدفع الإلكترونية، يلتزم البنك ومقدمي الخدمات بإبلاغ العميل برفض الحركة ورد مبلغ العملية عن طريق ذات الوسيلة / الطريقة التي قام العميل باستخدامها.
- ◀ لا يجوز تعاقد مقدم الخدمة مع أكثر من ثلاثة بنوك قابلة وذلك كحد أقصى فيما يخص خدمات الإيداع والسحب النقدي لأدوات الدفع الإلكترونية.
- ◀ تقتصر جميع المعاملات على **عملة الجنيه المصري فقط لا غير**.
- ◀ متابعة البنك المستمرة لعدد حالات الاعتراض التي ترد على منافذ السحب النقدي لمقدمي الخدمة وإيقاف الخدمة في حال ورود اعتراضات متكررة على عمليات التحصيل /السحب النقدي من تاجر محدد.
- ◀ يجب على البنك اتخاذ ما يلزم للتحقق من هوية العميل قبل بدء عملية الإيداع/السحب.
- ◀ قيام البنك بمطابقة المبالغ التي تم إضافتها من خلال مقدمي الخدمات مع تفاصيل العمليات التي تم إرسالها من قبلهم.
- ◀ وجود قواعد واضحة للعميل بكافة شروط الخدمة ومحدداتها والمصاريف الخاصة بها.
- ◀ وجود قواعد تقضي بقبول أو رفض التحصيل الجزئي للمديونيات.
- ◀ ضرورة طباعة إيصالا / بيان (ورقي / إلكتروني) بعملية الإيداع/السحب النقدي على أن يحتوي على البيانات التالية كحد أدنى:
 - مبلغ المعاملة.
 - تاريخ ووقت المعاملة.
 - منفذ المعاملة.
 - نجاح / فشل المعاملة.
- ◀ تلتزم كافة البنوك المصدرة والقابلة لأدوات الدفع الإلكترونية بتطبيق قواعد التشغيل البيئي (Interoperability) لعمليات الإيداع/السحب باستخدام أدوات الدفع الإلكترونية (بطاقات دفع إلكترونية / محافظ هاتف محمول) كما يلي:
 - تقوم شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي بدور المحول القومي.
 - يقوم المحول القومي بإتاحة خدمات الإيداع/السحب لأدوات الدفع الإلكترونية وإعتماد الأنظمة المستخدمة.
 - تتم عمليات السحب/الإيداع لحظيا لأدوات الدفع الإلكترونية للعملاء على أن تتم التسويات بين البنوك طبقا للقواعد التي تصدر من المحول القومي.
 - الربط مع المحول القومي باستخدام رسائل قياسية معتمدة من قبل المحول القومي في الإرسال والاستقبال.
 - الالتزام بقواعد التشغيل البيئي التي تصدر عن المحول القومي والمعتمدة من قبل البنك المركزي المصري.

- الالتزام بقواعد حل المنازعات الصادرة من المحول القومي علماً بأن سجلات المحول القومي هي حجة قاطعة بشرط عدم حدوث خلل في النظام وبشرط وجود سجلات كاملة للمعاملات محل المنازعة مؤمنة ولا يمكن تعديلها أو تغيير محتوياتها ولها حجية قانونية.
- الالتزام بالعمولات التبادلية الصادرة من المحول القومي فيما يخص تلك المعاملات.
- تلتزم كافة البنوك بتوفير **أوضاعها** مع قواعد التشغيل البنكي وذلك خلال فترة سماح **لا تزيد عن 12 شهر** من تاريخ إصدار القواعد.

◀ توفير الدعم اللازم من قبل البنك ومقدمي الخدمات للرد على شكاوى العملاء واستفساراتهم والتوعية باستخدامها.

◀ وجود قواعد واضحة لفض المنازعات يتم التعامل بها مع شكاوى العملاء وفقاً لما ورد في تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك الصادرة من البنك المركزي المصري في فبراير 2019.

◀ لا يصرح لمقدم الخدمة بالتعاقد مع شركات أخرى (أطراف ثالثة) من الباطن (Sub-Contracting) للقيام بالأعمال الموكلة له من قبل البنك من خلال هذا التعاقد إلا بالموافقة الكتابية من البنك مع بيان قائمة بالأعمال المسندة من قبل مقدم الخدمة للأطراف الثالثة. قيام البنك بمراجعة جميع العمليات والتأكد من عدم وجود أي شبهة عمليات احتيالية / عمليات غسل أموال.

◀ التزام البنك بأي قواعد أو تعديلات تصدر من البنك المركزي المصري تخص مقدمي الخدمات أو خدمات التعهيد.

◀ مراعاة قواعد بازل المرتبطة بتعهيد الخدمات البنكية (إسناد الخدمات إلى الغير).

◀ الالتزام بما ورد بالبند 2-2-2-3 من القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول في القطاع المصرفي.

◀ قيام البنك بتعليق الخدمة / الخدمات المقدمة من خلال مقدمي الخدمات في حالة إخلال مقدمي الخدمات بأي من شروط أداء الخدمة.

◀ يجب على البنوك القابلة للتأكد من تدريب موظفي مقدمي الخدمة لتعزيز كفاءتهم قبل مزاولة النشاط، وتزويد هم بأي تحديث يطرأ، ويشمل التدريب كحد أدنى ما يلي:

- المنتجات والخدمات التي أسندها البنك إلى مقدم الخدمة.
- حماية معلومات العملاء والتعامل مع الشكاوى.
- آليات الكشف عن الاحتيال، بما في ذلك كشف النقود المزيفة.
- إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تشغيل الأنظمة واكتشاف الأخطاء وإصلاحها.
- معالجة المطالبات وتسويتها.
- إجراءات وآلية الإبلاغ عن عمليات الاحتيال والعمليات المشبوهة إلى البنك.

5- سرية وسلامة المعلومات

- ◀ يجب على البنك تأمين عملية تبادل الملفات أو البيانات بين مقدمي الخدمات والبنك على أن تكون الملفات أو البيانات مشفرة ويكون التبادل من خلال إحدى القنوات التالية:
 - خط ربط مؤمن (Leased Line).
 - شبكة ربط افتراضية (Virtual Private Network).
- ◀ يتضمن تقديم خدمات الإيداع/السحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات تداول بيانات سرية - مثل أرقام البطاقات والمعاملات المالية.. إلخ - عبر الشبكات الداخلية والخارجية للبنك. لذلك يجب على البنوك استخدام الأساليب المناسبة للحفاظ على سرية وسلامة المعلومات المتداولة عبر الشبكات الداخلية والخارجية للبنك.
- ◀ يتم استخدام تكنولوجيا التشفير لحماية سرية وسلامة المعلومات التي تتسم بالحساسية. حيث يجب على البنوك اختيار تكنولوجيا التشفير وبرامج الحماية التي تتناسب مع حساسية وأهمية المعلومات وكذا درجة الحماية المطلوبة، وفي هذا السياق يوصى دائماً بتبني البنوك لتكنولوجيا التشفير التي تستخدم طرق التشفير المتعارف عليها دولياً ولا يوجد لها أي ثغرات أو نقاط ضعف معروفة، حيث تخضع نقاط القوة في هذه الطرق لاختبارات شاملة. وينبغي أن تطبق البنوك الممارسات السليمة لإدارة مفاتيح التشفير اللازمة لحماية هذه المفاتيح.
- ◀ يجب على البنوك أيضاً تنفيذ ضوابط أخرى بخلاف أساليب التشفير، وذلك للحفاظ على سرية وسلامة المعلومات التي يتم تداولها عبر نظم خدمات الإيداع/السحب النقدي ويتضمن هذا على سبيل المثال:
 - الضوابط وأعمال التدقيق المدرجة بتطبيقات الإيداع / السحب النقدي للتأكد من سلامة تسوية أرصدة العملاء بعد تنفيذ المعاملات بالإضافة إلى التأكد من سلامة البيانات التي يتم نقلها بين الأنظمة المختلفة.
 - مراقبة المعاملات غير المعتادة بما في ذلك المعاملات محل الاشتباه الخاصة بخدمات الإيداع/السحب النقدي، أو السجلات التي يشتبه التلاعب فيها.

- ◀ يجب على البنوك تشفير بيانات أدوات الدفع الإلكتروني وصولاً إلى أجهزة الخادم Servers الخاصة بتنفيذ أمر الدفع.
- ◀ يجب أن تنفذ جميع عمليات التحقق من الصلاحيات المتاحة للمستخدم Authorization Checks وكذلك القواعد المنظمة لعمليات التحصيل الإلكتروني/السحب على جانب الخادم، أي في النظم الخلفية بالبنك، قبل إتمام أي عملية على نظام البنك.
- ◀ ينبغي على البنك تطبيق سياسة الفصل بين المهام، وذلك للتأكد من عدم إمكانية قيام أي موظف داخل البنك بأي عمل غير مصرح له وإخفائه، ويتضمن هذا على سبيل المثال لا لحصر، تنفيذ المعاملات وحفظ وإدارة مفاتيح الشفرة الخاصة بالنظام وإدارة النظام System Administration وتشغيله System Operations كما يلي:
 - عدم السماح لموظف واحد فقط بالقيام بإنشاء حساب لمقدمي الخدمات والتصريح بالموافقة عليه وإخفائه دون مشاركة موظفين آخرين بالبنك للتحقق من سلامة تصرفات هذا الموظف.
 - قيام البنك بوضع الإجراءات التي تضمن وجود تصديق ثنائي من قبل شخصين على الأقل في حالة تعديل قيمة الضمانة البنكية على النظام.
 - يجب على البنك تصميم الإجراءات الخاصة بالنظام بما يضمن عدم انفراد أحد الأشخاص بإنشاء التعاملات والموافقة عليها وتنفيذها على النظام مما قد يدعم عملية احتيال أو إخفاء تفاصيل خاصة بتلك المعاملات.
- ◀ ضرورة قيام البنك بإبلاغ قطاع الامن السيبراني بالبنك المركزي المصري فور مواجهة المنظومة لأي حادث سيبراني، وذلك خلال فترة زمنية لا تتعدى 6 ساعات منذ الكشف عن أي حادث سيبراني.

6- إجراءات الحصول على ترخيص لتقديم الخدمة

- ◀ يجب على البنوك القابلة التي ترغب في تفعيل خدمة الإيداع /السحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات أن تتقدم بطلب للحصول على موافقة البنك المركزي المصري وذلك باستيفاء المستندات التالية كحد أدنى:
 - موافاة البنك المركزي بصورة من المستندات التالية الخاصة بمقدمي الخدمات فعلى سبيل المثال لا الحصر:
 - السجل التجاري.
 - البطاقة الضريبية.
 - بطاقات الهوية الخاصة بالمساهمين، المفوضين بالتوقيع وأعضاء مجلس الإدارة.
 - أي بيانات أخرى تخص الأشخاص المذكورين بالسجل التجاري.
 - توضيح دور كل من البنك ومقدمي الخدمات.
 - توضيح تفصيلي للخدمات المراد تقديمها من خلال مقدمي الخدمات.
 - مدي توافق مقدمي الخدمات مع قواعد تأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية (PCI DSS) والشهادة الخاصة بذلك في حال تواجدها.
 - خطوات العمل التفصيلية التي سيتم تطبيقها لتفعيل الخدمة.
- ◀ قيام البنك بعمل الاختبارات اللازمة للتأكد من التوافق مع القواعد الخاصة بالبنك المركزي المصري ونظم العمل الخاصة بشركة بنوك مصر.
- ◀ يجب على البنوك المصدرة والقابلة لأدوات الدفع الإلكترونية السابق حصولها على ترخيص بمزاولة خدمة الإيداع/السحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات قبل إصدار تلك القواعد أن تقوم بتوفيق أوضاعها والالتزام بما يلي:
 - بيان يوضح أي حالة من حالات عدم الالتزام الجزئي أو الكلي بالقواعد الخاصة بالإيداع/السحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات الصادرة من البنك المركزي المصري.
 - تقديم خطة توفيق الأوضاع طبقاً لجدول زمني محدد وذلك فيما يتعلق بالفجوات بين الوضع الحالي بالبنك والمعايير والضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري وذلك خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار هذه القواعد.
- ◀ في حالة رغبة البنك في تعديل أو تطوير خدمة الإيداع/السحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات فيتعين الحصول على موافقة جديدة من البنك المركزي المصري.
- ◀ يجب على البنك القابل إرسال تقارير شهرية بعدد وأنواع العمليات وقيمها للبنك المركزي المصري وأي تقارير أخرى يقوم البنك المركزي بطلبها وأن يتضمن العقد مع مقدم الخدمة التزامه بذلك.
- ◀ التزام البنك القابل بعدم إطلاق الخدمات للعملاء قبل الانتهاء من موافاة البنك المركزي المصري بتقرير اختبارات الاختراق **Penetration Test Report** على بيئة العمل الفعلية وعلى بيئة الطوارئ للخدمة ولكل قناه توزيع على حده وكذا **للنظام الخاص بالتحكم بقبول / رفض العمليات وفقا ورصيد مقدمي خدمات الإيداع** لدى البنك والذي يفيد عدم وجود أي نقاط ضعف عالية أو متوسطة الخطورة ومن ثم الحصول على موافقة البنك المركزي المصري بتفعيل الخدمة، على ان يتم تقديم التقرير المشار اليه إلي البنك المركزي المصري **في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إصداره.**
- ◀ ضرورة مراجعة تقارير اختبارات الاختراق بصورة سنوية مع مقدمي الخدمة.





البنك المركزي المصري

CENTRAL BANK OF EGYPT

هذه الوثيقة للتداول الخارجى بين البنك المركزي المصري والبنوك العاملة بجمهورية مصر العربية والأطراف ذوي الصلة بنظام التسوية اللحظية متعدد العملات، ولا يجوز تصوير أي جزء منها أو إعادة طبعه أو بيعه أو نقله لأي شخص؛ كلياً أو جزئياً، بأية صورة من الصور أو من خلال أي وسيلة من وسائل نقل المعلومات إلا بمقتضى تصريح كتابي مسبق من البنك المركزي المصري.
جميع الحقوق محفوظة للبنك المركزي المصري © 2021

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

54 شارع الجمهورية، وسط البلد، القاهرة، مصر

54 El Gomhoreya St., Downtown, Cairo, Egypt

info@cbe.org.eg | 16777

صندوق بريد: 11511 P.O.Box: